يوم الاثنين ٥ ذي الحجة الموافق ٢٠ اكتوبر – ١٣٦٦-١٩٤٧ ثمن العدد ٥ فرنكات



مدير الجريدة صاحب الامتياز
فرحات حشاد
الادارة
نهج سيدي علي عزوز – زنقة سيدي عامر عدد ٦ تونس
تليفون ٧٧٠٦
السنة الاولى – العدد ١٤

13

كلمة الاتحاد العام

الحريـــات النقـــابية

يتمتع القطر التونسي بالحريات النقابية كبقية الاقطار التي يوجد بها النظام الديموقراطي وتتمتع الطبقة العاملة التونسية بحق الدفاع عن مصيرها في دائرة التشريع الاجتماعي وفي حدود الحريات الشخصية الممنوحة لكل فرد من افراد الشعب.

ولكن لم تكن الحكومة بهاته البلاد لتمنح الطبقة العاملة كامل حرياتها للدفاع عن حقوقها وذلك خوفا من اثارة غضب السادة المستثمرين واصحاب الشركات المهيمنة على حياة بلادنا ولذلك نراها تهاجم العملة المضربين وتقتلهم برصاصها الفتاك وتعاقب بالسجن والضرب والارهاق وتترك المجال متسعا لارباب رؤوس الاموال ولاداراتها الرجعية للانتقام من المضربين بفصلهم عن شغلهم بدون موجب ولا وجه شرعي.

ومع ذلك فان بلادنا تعد من البلدان التي تتمتع بالحريات النقابية وبحق الاضراب اننا نتتبع بكل اهتمام الحركة النقابية بفرنسا ونشاهد وقوع الاضرابات في مختلف مناطق العمل ونسجل المواقف المتخذة من الطرفين فمن جهة العملة نلاحظ ان العمل الذي يقومون به في كفاحهم النقابي يدل على غضب وقلق متزايدين مما ادى بهم الى الخروج عن دائرة الاعتصاب السليم للقيام باعمال ايجابية اقل ما يقال عنها انها احدثت قلاقل وتشويشا وحرائق واعتداءات متنوعة وسلب بضاعة وغيرها من الامور التي ياباها القانون ومع ذلك فاننا نلاحظ من جهة اخرى ان الحكومة لم تهاجم العملة ولم تستعمل الوسائل الزجرية الشنيعة التي استعملتها ببلادنا ضد العملة التونسيين المضربين في دائرة الهدو والنظام.

ونرى اليوم عملة ومستخدمي الارتال الكهربائية وسيارات النقل العمومي بباريس يضربون عن العمل بدون سابق انذار ولم يمنع هذا المفاهمات بين نواب النقابة وممثلي الحكومة.

ومع ذلك لم تعمد الحكومة الى تسخير مصلحة الارتال وسيارات النقل بباريس رغم تاثير الاضراب على المصالح العمومية لكافة السكان وتعطيل النشاط.

وقد بلغ ذلك التاثير نهايته واحدث اضطرابا عظيما في الاوساط الحكومية مما ادى برئيس الوزارة الفرنسية بان يصرح رسميا ان الاضراب بمصلحة الارتال والنقل العمومي اصبح خطرا على الجمهورية وضربة قاسية لفرنسا نفسها وهو مع ذلك اضراب غير ناشئ عن خلاف اجتماعي وانما هو مناورة سياسية يقوم بها منظمو الاضراب خمسة ايام قبل الانتخابات.

ومع ذلك تقتصر الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لايجاد وسائل النقل بدون ان يقرر تسخير العملة المضربين مثل ما فعلت الحكومة ببلادنا التي لم تتردد في تسخير العملة بشركة صفاقس قفصة وشركة الترامواي عند قيامهم بالاضراب الاخير.

كل ذلك نلاحظه ونسجله ونستنتج منه ما يجب استنتاجه ونقارن بين الحريات النقابية التي يتمتع بها الفرنسيون ببلادهم والحريات النقابية التي يتمتع بها التونسيون ببلادهم.

ولم نتمالك ان نتساءل: هل ان الحرية لها وجهان كما ان الديموقراطية لها وجوه؟

فرحات حشاد

التطور الاجتماعي

والطبقة العاملة التونسية

لا يخفى على كل متبصر عليم ما وصلت اليه الطبقة العاملة في هاته البلاد من بطالة وبؤس وانحطاط في جميع الحرف من مضايقة الميكانيك لليد العاملة التونسية بالاخص وهي حقيقة ملموسة بادية للعيان ولزيادة التحقيق انظر الى عملة الفلاحة مثلا زيادة على ما هم عليه من قبل فانك تراهم اليوم يتهافتون كالفراش على المعمرين يرغبون استخدامهم ولو بنصف الحق وانظر الى عملة البناء والمقاطع ذلك الجيش العرموم الساكن في الاكواخ والمغاور والذي تبنى بسواعده القصور شامخة لاسكان مستثمريه المحظوظين



واقامة الدواوين التي تسطر مصيره وتصدر الاوامر بابعاده وتهديم اكواخه اذا قربت من ساحات مبانيهم حتى في المدن وتنشىء بكده الطرقات المعبدة لتسير عليها سياراتهم الضخمة وانظر الى عملة الرصيف كيف وقع الاستغناء على المئات منهم لوجود اربعة او خمسة آلات ميكانيكية تقوم مقامهم في العمل

اما عملة المناجم الذي شاء القدر ان يضعهم تحت تصرف الشركات الكبرى كآلات مسخرة لاستخراج كنوز الارض الكامنة تحت جبالنا التونسية فحياة هؤلاء التعساء هي كما يلي: العمل والانتاج كسائر عملة المناجم في العالم بل اكثر

الملابس (واحدة) ملابس الشغل هي ملابس الراحة.

(التموين) بالتقسيط حتى من الماء.

(المسكن) اكواخ ومغاور بعيدة عن قصور وبساتين المحظوظين

(تعليم ابنائهم) سقي بساتين الاجانب بالماء المفقود في بيوت والديهم

الكرامة والشرف والحقوق: لاوجود لها

في وسائل النقل ايضا

من غير شك ان وسائل النقل القديمة (الكريطة) والشريولات التي تجر بواسطة الدواب هي غير مناسبة لتطور الحركة في الوقت الحاضر ولكنها

البقية على الصفحة ٢

الحالة الاجتماعية بمصر

قبل جيل

بقلم عبد القادر المازني

كانت لحياة المصريين في المدن منذ جيل او نحو ذلك مظاهر اجتماعية ما اسرع ما عفت عليها الايام ونسختها المدنية الغربية الزاحفة ولم تبق منها الا كاثمالة الحرس: تشير الى المعنى ولا تفصح عنه ومن العسير ان يلم الكاتب بجوانب تلك الحياة وان يثبت صورها كلها. ولكن مما يعين القاريء الذي لم يدركها على تخيلها ان نذكر له على سبيل التمثيل لا التقصي والاحاطة ان هذه العمائر الجديدة التي تذهب في الهواء طبقة فوق طبقة لم يكن لها وجود ولا كان احد يفكر في ابتداعها او يحلم بقيامها او يحس الحاجة الى نشائها وكان الغالب ان تكون الاسرة كلها في دار واحدة. وقل ان تكون الدار إلّا ملكا للاسرة التي تسكنها فاذا لم يكن هذا هكذا فان سعي الاسرة او عائليها يكون الى شراء دار. والعمارة الواحدة من العمائر الحديثة تسع من الاسر الآن اكثر مما كان يسع الشارع قبل جيل. وكانت روح المصريين هي روح (اولاد البلد) فاذا انتقلت اسرة من بيت الى بيت عدها اهل الحي الذي انتقلت اليه ضيفة عليهم في الليلة الاولى وتقدم الجيران الاقربون اليها بالطعام والماء وبذلوا لها كل عون ورفعوا عنها مؤونة التفكير في الاكل والشرب او الاشتغال بهذه الشؤون ويسروا لها ان تتخلى لترتيب البيت الجديد وفرشه وكان الساكن الجديد يعرف ذلك فلم يكن يكلف نفسه ان يطبخ شيئا

وكان الرجل اذا بنى بيتا او تزوج او زوج ولدا او بنتا او كان في بيته ختان او ولادة او مأتم تلقى من جيرته واصحابه وذوي قرباه الهدايا على صور شتى تلائم الظرف وليس من الضروري ان يكون المهدى صديقا للمهدى اليه بل يكفي ان يكون جارا له او في حارة واحدة معه.

وكان التزاور في المواسم والاعياد سنة مرعية وكان اهل «الحارة» اول من يزارون ولو لم تسبق بهم معرفة. ولم تكن المقاهي هذه الكثرة ولا المطاعم كما هي الآن في طريق المرء اينما سار وكان اكثر ما يجتمع الناس ويأكلون ويشربون ويسمرون في افنية الدور وفيما كان يسمى «المنظرة» تبعا لسعة الدار

للبقية في عددنا المقبل

آخر ساعة

بلغنا والجريدة تحت الطبع ان جامعة النقل (س.ج.ت.) لم توافق على حل الاعتصاب الذي ابتدأته النقابة المستقلة.

ولم تنجح الحكومة في احباط مساعي المضربين الذين يقومون برد الفعل موالين عمليات التخريب....!

الازمة الاقتصادية

بانقلترا او فرنسا

تزداد الازمة الاقتصادية تفاقما في نقلترة وفرانسا ستفرض على السكان عدة ضحيات والانقليزي يتقبل بارتياح التضحية الشخصية في سبيل الصالح العام. وان فتشنا عن أسباب تلك الازمة نجد ان للحروب تأثيرا عميقا على اقتصاد انقلترة التي تجد نفسها منعزلة عن بقية اسواق العالم حيث لم تجد راغبا في شراء منتوجاتها وذلك لقلة العمولة في بلاد العالم ولم يعد ممكنا تبديل «الإسترلينغ» بالدولار او بالفرنك السويسري وغيرهما

ويعتبر الآن ان الدولارات هي «النقود ذات القيمة» وانقلترا نفسها لم تعد لها الدولارات الكافية لتتزود من الولايات المتحدة ما تحتاجه من البضاعة

فالحكومة البريطانية تسعى الآن في حل تلك الازمة ويظهر ان الامة الانقليزية ستتحمل النصيب الاوفر من التضحيات في سبيل ذلك الحل

وبرنامج حكومة العمال – التي لا تزال متمتعة بثقة فكر العام – يقتضي سلب الانقليزيين بعض الحريات «والسر ستافورد كريبس» سيتقلد منصب «الديكتاتور الاقتصادي» ويسير العمال في المصانع كما يراه صالحا حتى تتحسن البضاعة ويمكن ترويجها في اسواق العالم

وكما يقع توزيع المواد الاولية على المصانع التي يراد حفظها وبقاؤها يوزع العمال ايضا اذ لم تعد لهم حرية الشغل في معمل دون غيره

هذا وان الحكومة حجرت على المسافرين الى الخارج حمل المصوغ وتصدير النقود كما انها ستخفض المصاريف التي لا تاتي بالارباح وتنقص من المعاليم المخصصة لجيوش الاحتلال

واسوا حادثة في حياة انقلترا الاقتصادية هي بيعها لعمولة مقدارها مائة وعشرون مليونا من الدولارات ذهبا

ولكن من المعتقد ان حكومة الشغالين تتمتع بتاييد الراي العام والامة الانقليزية ستقبل التضحيات وتمين «كريبس» و«آتلي» على حل الازمة.

اما الشعب الفرنسي فانه لا يتفهم الى الآن ان الحكومة بلا شعب لا تستطيع شيئا!...

والحالة الاقتصادية في فرنسا سيئة للغاية والمعارك الاجتماعية لها مفعولها على تلك الحالة فالاعتصابات والمظاهرات وتوقيف دواليب العمل

البقية على الصفحة ٢

ارتفاع اسعار المعاش

اخذت الصحف المحلية تبحث عن غلو الاسعار وتنشر الارقام وتدرس الحالة من سنة ١٩٣٨ بل من عام ١٩١٤ ويجد القاري بجدول الاسعار ارقاما متناقضة متضاربة لانصيب لها من الصحة.

غير ان المسالة تستوجب الاهتمام من طرف منظمتنا النقابية خصوصا وقد قام اتحادنا بالدفاع عن الاجور وتعيين المقدار الحيوي الادنى باعتبار ارتفاع الاسعار من عام ١٩٣٨

واذا امعنا النظر في الارقام الموجودة بالصحف يتضح لنا ان الادارة مصرة على اعتبار المواد الضرورية للحياة وهي المواد المقسطة كافية للعيش وتدرس غلو المعيشة بالنسبة لارتفاع اسعار تلك المواد المقسطة غير باحثة على ما يتحمله كافة الناس بالتجائهم للسوق المتلون بلون يعرفه كل المستهلكين مهما كان عدد افراد العائلة ومهما كانت رتبتهم الاجتماعية نقول ذلك لانه لايمكن للعائلات ان تكتفي بحصة الصابون ولا بحصة الزيت ولا بحصة الخبز ولا بحصة القماش عند ما كانت هاته البضاعة مفقودة بالتجارة الحرة

والكل يعلم ان الاجير الذي ليس له مورد غير اجرته الحقيرة قد تحمل انواع الحرمان والخصاصة طيلة الحرب وطيلة السنين الموالية الى حد الآن حيث لم يتحصل على تعديل اجرته بالنسبة لاسعار المواد التي يستهلكها يوميا لا بالنسبة للمواد المقسطة فحسب

وبعد هذه الملاحظة التي يعترف الجميع باحقيتها نسجل ان جدول الاسعار الرسمية ينتج ان الزيادة من عام ١٩٣٨ الى شهر سبتمبر عام ١٩٤٧ بلغت ١١ مرة ونصفا بينما لم تزد الحكومة في الاجور اثناء هاته المدة إلّا تسع مرات فقط فيظهر بكل ايضاح ما يقاسيه العامل الاجير من جراء عدم التوازن بين الاجور والمواد التي تدخل اثمانها تحت الرقابة الاداريه فضلا عن البضائع التي لم تدخل تحت حصر والتي يتناولها المستهلك لتسديد حاجياته الضروريه وفضلا عن تعاسة الحالة التى كانت عليها الطبقه العاملة سنة ١٩٣٨ والتي اصبحت قياسا لحالتنا اليوم حيث نطالب بمثلها دون بلوغها

ونحن نستنتج من هاته البحوث كلها انه يتحتم على الادارة المسؤولية تدارك الامر وتمكين الشغالين من التحصيل على العيش وذلك بمنح الاجور مقدرة الشراء الكافية ولهذا السبب لم ينفك اتحادنا يطالب باستدعاء اللجنة المركزيه للاجور لمراجعة الاوامر الصادرة في هذا الصدد والتي لم يراع فيها حقوق الشغالين الشرعيه ويجدر بنا ان نؤكد في النهايه ان الطبقه العامله لم تنفك تطالب بايجاد حل نهائي لهاته الحاله وجعل حد لارتفاع الاسعار التي يتذمر منها الشعب باجمعه والتي تنجر عنها مضرة فادحه ولم يستفد منها إلّا بعض المحتكرين والمحظوظين الذين لا تتفق مصالحهم الخاصه مع المصلحة العامه والذين يعملون على تفقير الشعب لتضخيم ثرواتهم

وسنواصل الجهود في هذا السبيل الى النهاية

قرات لك !....

الاقتصاد في العالم

انعقد مؤتمر اقتصادي وثقافي ببلد ميلان بين فرانسا وايطاليا

وقع اثناءه النظر جيدا في امكان عقد اتفاقيات تجارية بين البلادين

وفي الميدان الاقتصادي تبادلت الاراء في عدة مسائل كمشكلة الفحم والكهرباء وتجديد البناء العقاري ومشكلة اليد العاملة وصناعة الحديد

عن (الجورنال دي جوناف)

اعلنت الاوساط القريبة من «الخزينة الاميريكية» ان بريطانيا العظمى بصدد بيع عمولة مقدارها مائة وعشرون مليونا من الدولارات الى الولايات المتحدة وذلك ليمكن لبريطانيا القيام بتعهداتها بواسطة «نقود ذات قيمة»

ان هاته المسالة لتعد من اهم العمليات التي قامت بها منذ ازمتها الاقتصادية

فمنذ بضعة اسابيع قامت المملكة المتحدة ببيع ثمانين مليونا من الدولارات ذهبا

عاضدوا مشروع الاسعاف القومي



الجامعة التونسية لعملة المناجم

لقد تقرر من طرف ادارة المناجم لشركة صفاقس قفصة رفت ١٨ من الاخوان العملة بدون موجب وحين بلغنا ذلك الخبر المؤلم اتخذنا التدابير اللازمة وتداخلنا لدى الادارة المسؤولة واظهر كافة العمال بمنجم الرديف تضامنا مع اخوانهم واعربوا على استعدادهم التام للقيام بكل عمل يرمي الى الدفاع الحقيقي عن اولائك المرفوتين وبقائهم في شغلهم فكانت هاته المساعي موفقة ناجحة بحمد الله حيث لم تنفذ ادارة المناجم قرارها وتراجعت فيه ولم يطرد اخواننا.

وقد قام مدير المنجم بمناورات متنوعة ساعده فيها نواب المنظمة الخيالية الاخرى ولكن ظهر له واهم ان منظمتنا العتيدة ليست من اللاتي تتاثر او تكترث بالخزعبلات بل هي محافظة على خطتها قائمة بواجبها في الدفاع المثمر على العملة مهما وقع عليهم اعتداء وكلما ازداد مدير الشركة تنطعا وحمقا ازددنا نحن نشاطا وثباتا وسيكون الفوز والنصر دائما لجانبنا.

الكاتب العام: محمد بن نصر

مشاكلنا الاجتماعية

ان من اهم مشاكلنا الاجتماعية هي الحالة الحالية والمقلقة التي عليها جماهير العملة بالشركات الكبرى والجمعيات ذات الراس المال الضخم من جميع الانواع والتي لها صبغة المصلحة العامة

فان بهاته الشركات الكبرى والجمعيات الانتاجية نرى العامل المستثمر من طرف راس المال الذي «لا يعرف الاحساس مع الارباح»

وراس المال الخفي الذي يعتبر هؤلاء الرجال الذين يغنم من ورائهم ارباحا طائلة كالصور المتحركة التي تدير الالات وهم مع الالات والحيوانات والاشياء مجموعة في خدمته حيث يكون الانسان فيها الاكثر بعدا عن الرعاية

وانه عند مايقع البحث في مسألة علاقة العامل والشغل وراس المال توضع في آن واحد المشكلة العويصة التي تحتوي على تعدد الاراء النقابية وتختلف فهم المشاكل الاجتماعية وجميع ما ينتج عن هاته المشكلة العظمى من تحاكك وجهات النظر وكفاح الشغال في سبيلها كفاح مستميت يكون فيه تارة منتصرا واخرى منكسرا شأن كل المعارك ولكن كل ذلك قبل الموقف الحاسم الاخير

ونريد اليوم ان نبحث بايجاز في المظهر الذي تكتسيه هاته المشكلة ببلادنا حسب المصالح الحالية

وقبل كل شيء، فلننظر الى الحوادث في لمحة خاطفة والنشاط الذي صبغته المصلحة العامة

فمن جهة يوجد مايسمى مصالح الدولة وهي مقسمة الى «ادارات» لتسيير ومراقبة وتنفيذ المصالح التي تهم حياة البلاد نفسها في جميع ميادينها

وهنالك - بتساوٍ مع هاته المصالح - مناطق اخرى للشغل تمثل بالنسبة للبلاد صبغة حيوية كالنقل والقوة الكهربائية . والماء ... الخ

وكذلك يوجد قسم آخر من المصالح لاتمثل ابدا نفس الصبغة الحيوية للبلاد ولكنه مرتبط بالقسمين الاخرين ارتباطا كليا وتاثيره المباشر عليهما وعلى سيرهما يجعله معدودا في صف المصالح «الحيوية» بمجموع .

والدولة تدير بنفسها المسائل الادارية او التي لا تستثمر على نفقة الشعب . وحسب العادة فان هاته الادارات مجعولة لخدمة هذا الشعب وعلى نفقته ! ولكن عمليا فلا فائدة في الاطالة في الكلام !

واما « المصالح العامة » فالدولة «تتخلى» عنها لشركات مكونة من رجال يقدمون رأس مالهم لغرض وحيد وهو تضخيمه .

وهؤلاء الاقطاعيون لا يعتبرون إلّا مالهم فهل تسنى لكم ان تطلعوا على حساب شركة كبرى ?

فالشغل ليس له في اغلب الاحيان مكانة معتبرة ولكن .... هنالك عناية واحتياطات نحو العنصر الانساني لجميع هاته المعامل . ان هو إلّا لمراقبة الالات وانتاج البضاعة التي ستباع او تسوغ وتحقيق العمل اللازم للجمهور الذي يصير فيما بعد « حرفاء » والكل يعملون على انماء راس المال . وضمان توزيع الارباح الفاحشة على اصحاب الشركة او الجمعية الخفية الاسم لتشجيعهم على عملهم ولانشاء فكرة الشركات فيهم .

والشركات التي رسمناها في الصنف الثالث من بحثنا هذا تكون « ممتلكات فريدة » لاولائك الذين تحصلوا على التزام الاستثمار من الدولة .

والمناجم هي اعظم دليل على الاستثمار لما تحت الارض وللانسان معا وذلك هو ما يخجل له قرننا الحاضر .

وان التامل من حالة الاعوان العاملين بكل من الاقسام الثلاثة من المصالح المذكورة آنفا يستلزم صفحات طويلة لا لزوم لجبركم على قراءتها والتي نكتفي بتلخيصها في بعض جمل

فالدولة تسير مباشرة قسم الاثار العتيقة مثلا ولكنها تحجر الماء والكهرباء وتتخلى عنها لفائدة شركات راسمالية .

والدولة لا تدير شركة الخطوط الحديدية مثلا ولكنها تتحمل « الخسائر » التي تنجر عن استثمار هذا الخط . وتسمح لنفس هاته الشركة بشراء (الستاس) التي زاحمتها والتي لم تكن لها خسارة والدولة لا تبحث عن الربح من خط حديدي كالذي بين صفاقس وقفصة المحدث خاصة لتوجيه الفسفاط الى المرفأ الذي سيصدر منه والسبب في ذلك لان شركة صفاقس قفصة ان هي الا دولة حقيقية ضمن الدولة - فجميع مناجمها التي تملكها وممتلكاتها الفلاحية وحتى محطتها بصفاقس المنشأة وسط البلاد دون ان يدفع للبلدية شيء ولا حتى للتعويض على السكان الذين يتألمون من الدخان الكثيف الذي يطلق عليهم صباحا مساء ومن الغبرة الكثيرة التي تتصاعد من جبال الفسفاط هذا بغير ان نذكر التشويش وخاصة الليلي الذي يقلق راحة السكان ولست ادري ان كان مرساها يدفع الاداء القانوني لمصلحة المراسي .

والاعوان الذين تستخدمهم الدولة ينقسمون الى عدة اقسام وقسم الشغالين منهم يمثل الفقر الحقيقي (حضائر الاشغال العامة مثلا)

واما المستعملون بالشركات والجمعيات الملتزمة بالاقسام العامة فله كذلك قانون ولكن الارباح الطائلة المتراصة والمتجمعة في استثمار هاته الاقسام لا ينتفع منها المجموع

وعلى العكس فالخدامون العموميون والمستعملون للاقسام العمومية هم ضحية راس المال - الملك الذي لا يشبعه شيء

واما العمال الذين تستخدمهم الشركات والمصالح الملتزمة بالاستثمار فانهم مجبورون على تحمل كل الواجبات التي تجب على كل من يعمل بالشركات ولكن ليس له الحق في اي ميزة تنجر له

هذا والسكان الذي اراد لكـ طالعهم ان يخلقوا بمركز به منجم فانهم لا يعرفون معنى لوجودهم الا لاستخلاص الحديد او الفسفاط من وقت بلوغهم العاشرة من عمرهم الى شيخوختهم (ان هم ارادوا ان لا يبقوا طالين ردحا من حياتهم طويلا) وهم غير قادرين على فهم وجب آخر لخلقهم او ان يؤملوا في غرض ثان ...

والشركة تعطي لهؤلاء الناس ما يمنع عنهم غائلة الموت ليتسنى لهم استخراج خيرات ما تحت الارض وهم لا يعنونها في اي شيء ! فلا احساس . لا انسانية امام الارباح !

والدولة وهي التي تحدث المصالح العامة وتعمل على تشجيع الانتاج بجميع انواعه والتي تؤيد النشاط الاقتصادي في جميع الميادين وهي التي تنسق كل المصالح التي لم توجد الا لرفاهية السكان الذين وجدت لخدمتهم الادارات والمصالح العامة والذين لفائدتهم وقع القيام باستثمار الارض وما تحتها . هاته الدولة تلاحظ وتسجل ولكنها لا تقوم برد الفعل ولا تحرك ساكنا امام مثل هاته الحالة وكانها اصيبت بشلل امام مطالب الشركات الكبرى وكاننا بها عاجزة امامها .

فهي تعترف بعجزها وبمشاركتها لها .

فهي لم تعد حامية للشعب ولكنها المدافعة على المستعمرين

وسوف نستخلص في مقال آخر نتائج هذا الموجز .

حول حوادث صفاقس

جاء في المجلة الاسبوعية الفرنسية «ليبارتار» المؤرخة في ١٢ اكتوبر الجاري مقال تحت عنوان « الحق النقابي بأقطار الشمال الافريقي » هذا تعريبه :

نعترف اننا لانعلق إلّا اهتماما ضئيلا بمناقشات البرلمان حول موضوع دستور الجزائر وذلك لسببين اولهما اننا نعتقد ان اضمحلال « الامبراطورية الفرنسية » وجعلها سلسلة دول منظمة امر لامراء فيه سيتحقق مهما كانت الظروف ومهما كانت الاجراءات القانونية المتخذة من قبل المجالس النيابية

وثانيهما ان التفرقة الادارية والسياسية وحتى الاقتصادية للاقطار الاسلامية بالشمال الافريقي (ارتباطها بجامعة اقليمية او بالجامعة العربية او بالمالية الاميركية او بكل « حل » آخر مشابه) لاتزيح ظلال المشكلة الاجتماعية حيث ان تجربة الهند ومصروفيات نام وفلسطين والصين نفسها كافية لاقناعنا ونحن نشاهد في كل زمان التطاحن بين الاجناس والاديان والنحل والمذاهب السياسية والمصالح الخاصة المولدة للحروب التي تعوث في الارض فسادا وبؤسا كل ذلك لايزول وينقضي إلّا اذا وضعت المسألة بصفتها الحقيقية : التحرير التام للشغل والمرحلة الاولى لهذا التحرير هي القضاء المبرم على الشغل المفروض باساليب الجبر والقوة فيحصل بذلك الفوز بحق الاضراب وبالحق النقابي لكافة الشغالين

ولايوجد اثر لهذه الحقوق بالمغرب الاقصى حيث تعيش منظمة العمل الاهلية في طي الخفاء اما في الجزائر فهي دائما منبوذة ومداسة واما بالبلاد التونسية فلها صبغة خاصة اطلعنا عليها اثر التاريخ الحديث لمجزرة صفاقس

هناك «انتصارات دموية للجيش الفرنسي» على الشغالين الفرنسيين بفورمي وريكماري ودر فاي وفينيورو وكليشي وراون - ليتاب الخ .... كلها احتجبت بانتصار السفير مونص والقائد دوفال المدافعين عن شركة الفسفاط التونسي وزعيمي التقتيل باسم الامبراطورية البالية التي تتحلى بها الجمهورية الرابعة

ففي يوم ٥ اوت ١٩٤٧ فقط ٢٦ مضربا قتلى امام محطة الارتال بصفاقس في معركة جرح فيها ستة عساكر ارادوا افساد الاضراب هذه الاعداد الرسمية وفي الحقيقة فان هناك رميا مدبرا بالاسلحة الاوتوماتيكية ترك على سطح الارض « اكثر من ثلاثين جثة ومائة وخمسين جريحا منهم ستون في حالة خطيرة » (تصريح الحزب الحر الدستوري التونسي)

* * *

من هو القائد دوفال ? اطلبوا ذلك من اهالي مقاطعة قسنطينة اولئك الذين اخمدت ثورتهم الشرعية في بحر من الدم سنة ١٩٤٦ فيجيبونكم !

من هو المقيم العام مونص ? هو فاشيستي ستاليني معروف حق المعرفة من النقابة القومية اللاداءات غير القارة وبعد ان تعرض الصحافي الى سوابق المقيم العام النقابية قال ، ففي شهر مارس ١٩٤٤ احرز الستالينيون بطرق الاعتيادية على ادارة اتحاد النقابات بالقطر التونسي (س.ج.ت) وجعلوا منها في سنة ١٩٤٦ منظمة » . الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي .

وفي اثناء ذلك انضم القادة النقابيون الحقيقيون وكافة الشغالين الاهالي الى النقابات المستقلة وكونوا الاتحاد العام التونسي للشغل على قواعد عالمية بعيدة عن السياسة ومن جهة اخرى بقيت جامعة المصالح العمومية في نطاق الس ج ت الفرنسية واذا اعتبرنا جامعة النقابات المسيحية فانه يوجد بالقطر التونسي اربع منظمات اضعفها واكثرها استعمارا هي بلاشك منظمة الستالين الفاشيست وهي بالطبيعة المنظمة الوحيدة التي تعترف بها السفارة العامة والتي يقبل المسيو مونص ممثليها وقد عين باتفاقها ايضا مبلغ ٥.٩٦ فرنك كنسبة شهرية للاجر الحيوي الذي يمنح للشغالين التونسيين وماذلك إلّا حكم صارم يجعل الالاف من العائلات تموت جوعا

* * *

« فالاتحاد العام باتفاق مع الكارتل والمسيحيين طلب في اول الامر ٧٠٠٠ فرنك مستندا على ان سعر المعيشة طرأت عليها زيادة قدرها ٧٠ في المائة منذ انخفاض العشرة في المائة ثم طلب ٦٠٠٠ فرنك فقط ولكن ذلك السعي في اتراضي ذهب سدي »

هذا وان نواب الاتحاد العام التونسي للشغل والكارتال والمسيحيين لم يقبلوا من طرف المقيم العام الذي ابى ذلك حيث هدفه جعل المنظمة الستالينية الفاشيستية الهيئة الوحيدة « الممثلة » للطبقات التونسية (المجوعة من طرفها) لفائدة « احباب » الحزب الشيوعي الفرنسي - جماعة صفاقس - قفصة ومحتكري الفسفاط

وعند التهديد بالاضراب العام يوم ٤ اوت اجاب المقيم العام بصفته فاشيستيا شاعرا بواجبه التسخير « وقد دعيت جيوش القائد دوفال يوم ٥ اوت لتسهيل حركة القطارات النتيجة ٢٦ قتيلا و ١٥٠ جريحا

وامام ضحايا صفاقس لم يستطع الاشتراكي رمادي رئيس مجلس الوزراء إلّا تغطية المقيم والقائد اي تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهما والجريمة التي اقترفاها التطبين المعمرين والاعراف المحافظين والمستثمرين على اختلاف انواعهم

* * *

وهناك بطأ محسوس في كشف القناع عن الحقيقة عند ما نرى الشهود مغلولين او مغرورين والصحافة منقادة او مشتركة في الجريمة والتقارير المباشرة مستحيلة ولم تستطع جريدتنا بيان ماحدث بصفاقس بعد مضي شهرين كاملين وذلك لقلة ماديها من المواد الكافية ونحن نهيب بقرائنا الكرام ان يوافونا بالفاصيل والحجج الضافية كلما استبيحت الحرية والعدالة في خطر ومهما اريقت دماء شعب مظلوم

هذا وقد اطلعنا بعد هذا التأخير الطويل على تصريح للسيد صالح فرحات سكرتير « الدستور » نقتطف منه هذه الفقرات المتعلقة بالخمسة آلاف وستة وتسعين فرنكا الشهرية

أكد الحكم انه ذهب الى اقصى حدود مجهوداته واليوم بعد الكارثة يحاول مراجعة قراره وبما ان المراجعة ممكنة كان من الواجب وقوعها في ابانها ..... »

ولما اقتنعوا بتحوير المقررات المتخذة فضلوا اعلام احدى المنظمات النقابية المضادة التي لم تشارك في الاضراب عوض اعلام الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يأمر باستئناف الشغل فلا تسيل الدماء بالبلاد التونسية »

* * *

اما فيما يخص المجزرة نفسها افضى السيد صالح فرحات بالفاصيل الاتية :

« وفي الساعة الخامسة صباحا كان المضربون نائمين بالمحطة فأفيقوا بغتة من نومهم بدوي الالات المحركة فكانت المحتلة في مدينة مطوقة محروسة المسالك بالجندرمة منفصلة عن المواصلات حتى التليفونية مع بقية القطر حين وقوع العمليات

« وبكل اسف لوحظ وقيل وكتب - بدون اي تكذيب - ان المدنيين الفرنسيس واليهود المطلين من النوافذ قد اطلقوا الرصاص على المضربين المهاجمين بعد من طرف الجيوش وبصفة بسيقو لوجية فان طائفة الفرنسيس متخوفة من امكانية اندلاع حرب صليبية وهناك من هولوا الامر مما وسع في نطاق مجزرة الجزائريين المسلمين بمقاطعة قسنطينة وذلك تحت اوامر القائد دوفل - ذلك الذي اصبح اليوم القائد الاعلى للجيوش بالايالة التونسية النتيجة : سال الدم بصفاقس كما سال من قبل بالمنستير وسوسة وقصور الساف والمكنين ومنزل جميل والجبل الابيض وبنزرت وقفصة والمتلوي وعاصمة تونس وغيرها

وكلما قتل الرجل يضيقوا الخناق على الباقين في صفوف الضحايا ويشكرون المسؤولين ويقلدونهم النياشين احيانا ......»

* * *

هذا وقد ارسلت الحكومة التونسية وزير الصحة الى صفاقس ولكن السلط الفرنسية المحلية منعته من زيارة المجاريح بالمستشفى ثم ان العلم التونسي وقعت اهانته بطلق الرصاص عليه و .... و .... ولكن المعمرين الفرنسيس والبرجوازيين التونسيين على بينة من افعالهم فهم يجعلون من الكفاح في سبيل تحرير الشغل معارك ذات صبغة دينية اوسياسية وذلك لانرضي به ابدا وقد كافح مضربو صفاقس لاجل ترفيع مستوى عيش مهضومي الحق التونسيين او الاوروبيين من غير فرق في العقيدة والجنس وقد استشهدوا للتحصيل على خبز اخوانهم الشغالين لا لاجل « هلال » الاسلام او العلم الحسيني

اما القادة الشيوعيون الذين هيئوا « الداء الاصفر » ونظموا المقتلة فان هدفهم وحيد : اضراب حروب « اخوية » لتسهيل تسرب الروسيا الستالينية بالبحر الابيض المتوسط (وقد طالب المسيو مولوطوف رسميا البلاد الطرابلسية بمؤتمر يالطا) وتوجيه التونسيين والايطاليين والفرنسيين والمالطيين واليهود الى النظرة « السوفياتية » و « الاشتراكية » من استعباد مطلق واستثمار محكم

ملحق : اعتمادا على بلاغ من الكارتل (١٨ اوت ١٩٤٧) فان الاتحاد الستاليني النقابي للعملة بالقطر التونسي طالب بنفسه من السلط العمومية تداخل القوة المسلحة لحماية حرية الشغل وذلك مما يحتم نشوب معارك بين الاجراء والقوة المسلحة نظرا لتحضير الاضراب الذي قام به العام التونسي للشغل

وقد بان بالكاشف أن مقتلة الشغالين التونسيين بصفاقس كان مرغوبا فيها من قبل مفسدي الاضراب الستالين ...

جولة نقابية في الوسط

قام نواب الاتحاد الجهوي بسوسة والاتحاد المحلي بالقيروان برحلة نقابية في الاسبوع الفارط وعقدوا الاجتماعات في كل بلدة سبيطلة . والقصرين . وفريانة . وكانت العملة تتسابق زرافات ووحدانا لسماع اقوال نواب اتحادهم وللاطلاع على الاخبار النقابية التي هم عنها بمعزل منذ مدة طويلة ووافق والحمد لله ان قام النواب الزائرون بمهمتهم احسن قيام فكانوا يبسطون في خطبهم للعملة الظروف التي حفت بالحالة الاجتماعية والاقتصادية بالقطر التونسي وتطور الاتحاد وتغلبه على الازمة المدبرة من طرف اعوانه ونمو الحركة النقابية القومية وتكاثر المنخرطين المخلصين وانتصار الاتحاد نهائيا على اعداء الطبقة العاملة لاسيما بمناسبة الحوادث الدامية الواقعة بمدينة صفاقس وجبل الجلود التي كانت الغلبة فيها للاتحاد ونصيب اعدائه التراجع والخذلان وما هذا إلّا نتيجة تكتل النقابيين الاحرار حول منظمتهم العتيدة التي اصبحت بفضل الله اعظم منظمة بالبلاد التونسية بل والوحيدة الكفيلة بالدفاع عن مصالح العملة باخلاص الى ان يتم النصر كله ويكتب للعامل التونسي نصيبه من رفاهية العيش

وهذا ما استفز الحاضرين حماسا حتى انهم طالما قاطعوا الخطباء بتصفيقهم الحاد وهتافهم بحياة الاتحاد وتاييد رجاله المخلصين .

هذا وقد تمكن نواب الاتحاد من مقابلة السلط المحلية بالقصرين وتحدثوا معهم في عدة مسائل هامة تخص العملة منها تخصيص كمية من القمح وتوزيعها على المحتاجين بالجهة وقبل مغادرة نواب اتحادنا للجهة اجتمعوا بالهيئات المحلية وتفاهموا معهم فيما يخص نظامهم الداخلي وقيامهم بمامورياتهم النقابية وتحضير اتهم للمؤتمر السنوي للاتحاد العام وفق الله الجميع

الازمة الاقتصادية

في كل ميدان مما يزيد الموقف حرجا والحالة تعكرا وفي الوقت الذي لم يبق فيه ولو دولارا بخزينة فرانسا ومستودع الذهب يفرغ شيئا فشيئا تحتكر الامة الفرنسية كمية هائلة من الذهب لا تريد استعمالها او بيعها خشية سقوط الفرنك

ومما يزيد الطين بلة معارك الاحزاب السياسية فكأن كل فرنسي يريد تخريب بلاده

وحتى المواد الغذائية لم تعد موجودة باسواق فرانسا التي صارت محتاجة الى اقتراض القموح او تترقب عطف اميركا والروسيا

ويظهر ان الروسيا السوفياتية ستسلم لفرانسا مليونا وخمسمائة الف طن من القموح في مقابل بضائع مصنوعة

اما اميركا فانها تطلب «الدولارات» قبل تسليم القموح

وامام تعكر الحالة يظهر ان الحكومة الفرنسية تفكر في توقيف الاشغال الكبرى والتنقيص من عدد المتوظفين واعادة تنظيم الاداءات

هذا ما نراه ناجعا وربما وجدت برامج اخرى ولكن همها الان اقتراض الدولارات من اميركا واخيرا ربما كان مشروع الجير المارشال من اسباب النهضة الاقتصادية الفرنسية وحل ازمتها

الثالوث الخبيث ... !?

احدثكم اخواني اليوم عن الثالوث الخبيث - واظنكم تتعجبون من هذا الثالوث ومن خبثه . وتتساءلون في حيرة من هم افراده وماذا يسمون? فهل هم من المردة ام من الشياطين ام حيات رقطاء ... ? وهل ... وهل ?.

اذن فاعلموا ايها الاخوان ان هذا الثالوث يكون من الثلاثة انواع مارد (مزعوم) وشيطان (موهوم) وحية خيالية) .

اما المارد المزعوم فهو ذلك الذي يزعم الدفاع عن مصلحة العمال ولكنه يسعى جهده في تنمية ثروة الشركات باذلا في هذا السبيل كل العملة اخوانه ...(كلا ! معاذ الله) - وهو ذلك الذي لم يكن منذ ثلاثة سنوات الاحمالا بعلامته فصار من عملة الرصيف الاختصاصيين ببطاقته - وهو ذلك الذي يمتلك مقهى وتجارة وهو صاحب القسم بالشركة التجارية والذي يتقاضي شهريا سبعة واربعين الف فرنك حسبما تشهد بذلك ادارة المنحة العائلية وهو ....

ماذا ?....أرى على شفاهكم اسما يصور وهو الحقيقة ... (الحاج علي الشيخ)

- واما الشيطان الموهوم فهو شخص كذلك باع احساسه بالمال ولم يستقر على حال فهو بعد اعوذ بالله من الشيطان الرجيم الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس وهو الذي بلغ به دفاعه عن اعرافه انه يلطم اخوانه ويزيدهم ركلا يتقاضى عن ذلك اجرا وهو رئيس القسم ايضا بشركة التجارة وهو (الحاج مصطفى بو معيزة)

- واما الحية الخيالية فهي تعمل بالشركة التجارية وان تكن حاجا فستكون حجته على المراكب الحمراء مع الرفاق واي رفاق - وهي ايضا تملك مقهى وتجارة اكتسبتها من نفث السموم - ولكن حينما بلغ العمال نبأ المليون والنصف .... صارت من الثالوث أتدرون من هي ?... (البوراوي بن عبد العالي)

اجتمع هذا الثالوث والجريدة تحت الطبع وسنوافيكم بالنتيجة في عددنا القادم

التطور الاجتماعي

تبي بالحاجة في اوقات الشدائد والدليل على ذلك ما قامت به في الحرب الماضية من تنقيل البضائع والمواد الحربية تحت قنابل العدو التي كانت تتهاطل آناء الليل واطراف النهار

اما اليوم وقد تم الانتصار ونالت كل امة ما كانت تصبو اليه الا التونسي الذي لا زال يطالب بما يسد به الرمق في هاته الظروف العصيبة وفيما اذا خطر لجماعة من هذا الشعب التعس الحظ ان تطالب بتشغيل اليد العاملة لاكتساب لقوت او ان تشتكي اخرى من مضايقة الميكانيك واحتكار الاشغال لفائدة الشركات الكبرى ورؤوس الاموال لا تجد اذنا صاغية لتنفها قضيتهم ولا حاكما ينصف ولا شركة تحترم القوانين

واذا اراد ابن البلاد ان يظهر ما له من حق شرعي في الحياة ليدافع عنه فلا سبيل لذلك : اذ ان ذلك يعاكس ما وجدت من اجله الشركات الكبرى والاستثماريون وحتى الادارة ترى ان ما تطالبه اليد العاملة التونسية من حقوق لايتلاءم وسياستها الرجعية في هاته البلاد حتى صارت تعتقد ان وجودها هنا يفرض عليها ان تحمي الاجنبي دون ابن البلاد لا ان تحمينا من كل اعتداء اجنبي كما هو الاصل

وزيادة على هذا نرى الادارة تقول لمن اراد مناقشتها الحساب : ان الطبقة العاملة التونسية ووسائلها في العمل لاتوافق تطور العصر الحاضر وبعبارة اصح هم متاخرون : يا للعجب من هو المسؤول على هذا التاخر يا ترى ? هل الشعب ام الحكومة من غير شك ... اما برامج تطور الشعوب فهي كثيرة وسهلة لمن اراد ان يعمل بها

للحكومة مثلا ان تفسح مجال التعليم الصناعي وان تنشىء المعامل الكبيرة لصنع آلات الفلاحة والبناء وسيارات النقل وغيرها واذ ذاك يمكن لها ان تستغنى على (الكريطة) وعلى (المحراث) القديم وعلى عملة البناء والرصيف وتكون قد حشرتهم في تلك المعامل ويمكن تعويضهم حالا بما يصنعونه من آلات : فبمثل هذا تكون الحكومة قد قامت بواجبها نحو ازدهار البلاد وتطور العباد « الكرارطي »

مطبعة التليلي عدد ١٩ نهج المفتي